2021/24

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان عند أول طلب المبرمة بتاريخ 19 مارس 2021 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير لتمويل القسط الرابع من البرنامج الوطني للتطهير الريفي

فصل وحيد :

تتمّ الموافقة على اتفاقية الضمان عند أول طلب، الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس بتاريخ 19 مارس 2021 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير بمبلغ قدره خمسون مليون (50.000.000) أورو لتمويل القسط الرابع من البرنامج الوطني للتطهير الريفي.

2021/24

الـــواردات عـــــــــدد
21 افريل 2021
مجلس نـــوّاب الشعـــب
مكتب الضبط المركـزي

2021/24 –

شرح الأسباب

(مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية ضمان القرض المتعلق بتمويل القسط الرابع من البرنامج الوطني للتطهير الريفي)

تطبيقا لأحكام الدستور وخاصة الفصل 67 منه، يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية الضمان عند أول طلب المبرمة بتاريخ 19 مارس 2021 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلقة باتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 24 سبتمبر 2019 بين الديوان الوطني للتطهير والوكالة الفرنسية للتنمية لتمويل القسط الرابع من البرنامج الوطني للتطهير الريفي بقيمة 50 مليون أورو وذلك على إثر مفاوضات مطوّلة بخصوص صيغة ضمان القرض المقترحة من الجهة الممولة.

أهداف البرنامج:

في إطار استراتيجية الديوان الوطني للتطهير التي تهدف إلى المساهمة في تحسين ظروف العيش عبر توفير خدمات التطهير لتشمل أكبر عدد ممكن من المنتفعين وتبعا لتعميم النظام البلدي بكامل تراب الجمهورية، يعتزم الدّيوان الوطني للتطهير التدخّل لتطهير 36 منطقة (يفوق عدد سكانها 3000 نسمة) كانت مصنفة كمناطق ريفية بـــ13 ولاية لفائدة حوالي 130 ألف ساكن كما يلي:

- مناطق وادي الزرقاء وسيدي إسماعيل ودقة بولاية باجة
- مناطق سوق السبت والعزيمة والمرجى وحكيم الجنوبي بولاية جندوبة
- مناطق الزهراء والمعصرة وحي نجيبة والمنصورة والحاثرمين والدخيلة بولاية منوبة
- مناطق بوكريم وزاوية المقايز وديار الحجاج بولاية نابل
- مناطق شط مريم وأولاد عبد الله وعين مذاكر والشقارنية ولفرادة ومنزل فاتح بولاية سوسة
- مناطق الباطن والعلم والدلوسي بولاية القيروان
- منطقة حاسي الفريد بولاية القصرين
- منطقة لسودة بولاية سيدي بوزيد
- مناطق الحزق واللوزة وعيون المايل وسيدي صالح والحاجب بولاية صفاقس
- منطقة منزل الحبيب بولاية قابس
- منطقة حاسي عمر بولاية مدنين
- منطقة حزوة بولاية توزر
- منطقة رجيم معتوق بولاية قبلي.

وقد تم ضبط هذه المناطق على ضوء مخرجات دراسة استراتيجية لتطهير المناطق الريفية ذات السكن المجمّع قام بها الديوان الوطني للتطهير خلال الفترة 2010-2012 أفضت إلى تشخيص 80 منطقة ريفية يفوق عدد سكان كل منها ثلاثة الاف ساكن.

وحيث تم التدخل بـ 34 منطقة ريفية في إطار الأقساط الأولى من البرنامج الوطني لتطهير المناطق الريفية وإدراج 36 منطقة المتبقية ضمن القسط الرابع من البرنامج الوطني لتطهير

المناطق الريفية موضوع الاتفاقية المعروضة للموافقة. كما يجري حاليا تقييم العروض للتدخل بمنطقة تيبار من ولاية باجة في إطار رسكلة الديون الإيطالية، وإعداد الدراسات التنفيذية لتسعة مناطق أخرى بولاية بنزرت ضمن البرنامج المندمج لإزالة التلوث ببحيرة بنزرت.

مكونات البرنامج:

المكون الأول: إنشاء وإعادة تأهيل البنية التحتية للصرف الصحي (الدراسات، الشبكات، المحطات) وذلك من خلال:

- مدّ حوالي 474 كلم من القنوات؛
- إنجاز حوالي 35 000 صندوق ربط بالشبكة العمومية للتطهير؛
- إنجاز 53 محطة ضخّ؛
- إنجاز 12 محطّة تطهير جديدة.

المكون الثاني: دعم فني وتدعيم القدرات لفائدة الديوان الوطني للتطهير في شكل هبة بقيمة 1 مليون أورو.
وفي هذا السياق، سيتم إجراء دراسة استراتيجية لتعميم خدمات التطهير بالإضافة إلى دعم الحملات التوعوية الموجهة للمدارس والمراكز الصحية ودعم مقاربة النوع الاجتماعي للبرنامج.

كلفة البرنامج:

تقدر كلفة البرنامج الجمليّة بـــ **51** مليون أورو.

التمويـــل:

سيتم تمويل البرنامج بواسطة قرض بضمان الدولة من الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة **50** مليون أورو حسب الشروط المالية التالية:

- نسبة فائدة تساوي (Euribor+ 0,40%)
- فترة السداد: 20 سنة منها 7 سنوات امهال.
- عمولة دراسة الملف (commission d'instruction):0.25%
- عمولة التعهد (commission d'engagement) : عمولة تدريجية من 0.15% بعد مضي تسعة أشهر انطلاقا من تاريخ إمضاء الاتفاقية إلى 0.5% في السنة الخامسة.

كما تسند الوكالة الفرنسية للتنمية لفائدة الديوان الوطني للتطهير هبـــــة بقيمة **1** مليون أورو بعنوان الدعم الفني المذكور.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المصاحب.

٧٥٧١/٧٤
الـــواردات عـــــــدد
21 افريل 2021
مجلس نـــوّاب الشعب
مكتب الضبط المركزي